الملـــك محمـــد الخامـــس ورهان الاستقلال

الدكتور سمير بوزويتة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ سايس فاس

لقد جاء استقلال المغرب نتيجة نضال مشترك بين مختلف المكونات السياسية المغربية بدءا بالملك محمد الخامس وزعماء الحركة الوطنية وانتهاء بمختلف شرائح المجتمع المغربي. وقد تم توجيه النضال الوطني في اتجاه استرجاع الدولة والسيادة اللتين احتجزتهما الدولة الفرنسية. فرغم قصر المدة التي قضاها الملك محمد الخامس كملك للمغرب المستقل (1956 - 1961) - فإنها كانت بالنسبة إليه كافية لبلورة فلسفة سياسية لا زال المغرب محكوما لحد الآن بمنطقها. لقد أكد الملك محمد الخامس في فترة مبكرة من شبابه علو كعبه في العلم والسياسة خاصة في مناسبتين اثنتين هما:

ـ الأولى سنة 1924، عندما استقدمه والده إلى العاصمة وقدمه إلى المقيم العام ليوطي.

ـ والثانية سنة 1926، حينما دعي لزيارة فرنسا.[1]

ويعبر ميشو بيلير (Michaux Bellaire) أصدق تعبير عن قوة شخصية محمد بن يوسف ومستقبله السياسي بقوله:

«شيء جميل أن نرى سلطانا شابا، ذكيا ومتفتحا، لكن ما الذي سيحدث خلال السنوات المقبلة عندما يقف أمامه المقيم العام الثامن أو العاشر، فحتما سيصبح هذا الأخير في وضعية التلميذ» [2] .

وكان تنصيب محمد بن يوسف سلطانا للبلاد من لدن الفرنسيين توهما منهم أن انقياده لهم لن يكون عسيرا ما دام لم يعد في طفولته الإعداد الخاص للملك باعتباره النجل الثالث لأبيه، (المولى إدريس خليفة السلطان على مراكش والمولى الحسن خليفته على سوس الأقصى). ثم تأتي الأحداث المتتابعة جميعا لتدحضَ وهم سلطات الحماية، ويترسخ لدى المغاربة أن استقلال المغرب كان نتيجة لكفاح الملك والشعب في سلسلة من المعارك قادها الملك بنفسه. ولكي ندقق في ذلك نستعرض فيما يلي مسلسل كفاح السلطان محمد بن يوسف من 1927 إلى 1956 عام انتزاع المغرب استقلاله[3] ، ونقسم هذه المسيرة إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى: سنـوات الاستـعداد:

عايش محمد بن يوسف فترة تهافت المستثمرين الأجانب على تحقيق أرباح طائلة في المغرب، ولم يلبث أن أدرك أن الفرصة غير متاحة أمام شعبه لجني ثمار هذا التطور، واعتبر بداية ملكه فترة استعداد وانتظار وترقب [4] .

وبمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية أكد حسا تاريخيا كبيرا، وعى فيه أن عصر الاستعمار المباشر قد ولى لذلك اختار طريق الحركة الوطنية، حيث أضحى مُلهِمَها ومُعضدها، وكانت الحركة الوطنية تدرك أنه ليس بإمكانها قيادة الجماهير بدون «رمز»، لذلك اختارت طريق الملك[5]، الذي خطط لسياسة وطنية بعيدة المرمى، تماما كما فعل غاندي ونهرو في الهند، سياسة تقوم على أساس وضع كل إمكانيات المغرب في خدمة قضية الحلفاء، حتى إذا انتصر الحلفاء في الحرب استطاع المغرب أن يجد ركائز دولية قوية تسانده في استعادة استقلاله وسيادته المحتجزة.[6]

إن التصريح الذي أصدره والذي تم قراءته في مختلف المساجد أحسن تعبير عن تبصر وحنكة سياسية وتخطيط لسياسة المستقبل، يقول:

«من الآن وإلى اليوم الذي تكلل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنصر، يجب أن نقدم لها كل مساعدة دون تحفظ ولن نبخل عليها بمواردنا، ولن نتردد في تقديم أي تضحية، كنا مرتبطين بها أيام الرخاء والسلم، ومن المنصف أن نكون إلى جانبها في الامتحان الذي تجتازه ونحن متأكدين من نصرها».[7]

ساهم تصريح السلطان محمد بن يوسف في جر الحركة الوطنية إلى الانصهار في خندق واحد والعمل سوية على البحث عن الطرق الكفيلة لاستعادة الدولة المغربية حريتها. ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى سقطت فرنسا تحت الاحتلال العسكري الألماني. وكان لهذا الحدث أبلغ الأثر في المغرب على الإقامة العامة الفرنسية، فقد ذهب المعتمد بالإقامة العامة «مورين» لزيارة السلطان لإخباره باندحار فرنسا أمام القوات الألمانية فهدأه السلطان قائلا:

«إننا أصدقاء فرنسا، في أيام قوتها وازدهارها، ونحن اليوم لا زلنا أصدقاءها في محنتها ومصيبتها فليس من طبع المسلم ولا من طبع المغربي أن يخون عهد الصداقة، فلتكن الحكومة الفرنسية مرتاحة البال فيما يخص المغرب».[8]

وأكد محمد بن يوسف نفس الأمر للجنرال نوكيس عندما طلب منه ألا يستغل وضع فرنسا ليطالب باستقلال المغرب [9] . وأكثر من ذلك اتخذ المواقف السياسية الصارمة التالية:

1. احتج السلطان محمد بن يوسف على الإسبانيين حينما طرد الجنرال فرانكو سنة 1940 جميع مديري الإدارات الأجنبية وكذلك المندوب السامي بالمدينة، وقد قوى احتجاجه تحت مظلة الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

2. رفض مشروع تطبيق الإجراءات المضادة للساميين اتجاه اليهود المغاربة.

3. امتنع عن استقبال أعضاء لجنة الهدنة الفرنسية الألمانية والتي فرضت على حكومة فيشي وجود لجنة هدنة ألمانية– إيطالية بالمغرب للسهر على تنفيذ بنود المعاهدة.[10]

تجسد هذه المواقف السياسية عن قوة شخصية السلطان محمد بن يوسف، فكل من يعرفه يلمح حالا تواضعه، وإن كان لا يستطيع أن ينفذ بسرعة إلى أعماق أعماقه، لأن الملمس الحريري كان يخفي التصميم الباطن والإرادة الحديدية التي لا يلين متى تم له الاقتناع. وأكد ذلك حينما لم يتأثر قط بالإغراءات الألمانية التي شدد الألمان فيها على حرية واستقلال المغرب، ووفق ذلك التزم السلطان بموقف مساندة فرنسا وحلفائها.[11]

كما أكد محمد بن يوسف حنكته السياسية حينما قبل بصدر رحب رسالة الرئيس الأمريكي روزفلت والتي تجاوز فيها هذا الأخير فرنسا الدولة الحامية، وعلى إثر ذلك ضغط السلطان على الإقامة العامة حتى تتقبل الإنزال الأمريكي بالمغرب، وأكثر من ذلك طلب من باشا مراكش التهامي الكلاوي التفاوض مع الأمريكان من أجل ترسيخ تحالف جديد معهم ينتهي بإقرار نظام حمائي يُشارك فيه الأمريكان والإنجليز، لكن فرنسا نجحت في تقويض هذا التحالف[12]. وعموما فإن توجه السلطان نحو الأمريكان، قوى الآمال المغربية التي تتعلق بالاستقلال، بدل التعلق بفكرة الإصلاحات التي يجب إدخالها على نظام الحماية.

ونتيجة لذلك، برز دور السلطان على الساحة السياسية الداخلية، خاصة حينما اجتمع

بالرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت، وكان لهذا اللقاء الأثر الكبير في بلورة خطط السلطان محمد الخامس لتحقيق استقلال المغرب وسيادته، نعني به اللقاء الذي هيأته ظروف الحرب بينه وبين الرئيس الأمريكي روزفلت، يوم أن اقتضت طبيعة الحرب ضد دول المحور اتفاق روزفلت وتشرشل على عقد لقاء في مدينة الدار البيضاء.(13)

لقد أثمر لقاء السلطان مع روزفلت بأن شدد هذا الأخير على فكرة مساندته لاستقلال المغرب، لكن الأقدار شاءت أن يتوفى روزفلت واعتبرت وفاته خسارة للأمة المغربية وعاهلها.

وبعد نهاية الحرب، خابت آمال المغاربة في تراجع موقف الدولة الفرنسية تجاه تحقيق آمال السلطان وتشبثه في الحصول على الاستقلال.

وفي هذا الجو من الإحباط تأسس حزب الاستقلال الوطني في 11 يناير 1944, وأصبح مجال التعبير بالنسبة لكل العناصر المهتمة بالسياسة. ويمكن معرفة مدى اهتمام السلطان بالموضوع من مبادرته إلى عقد اجتماع بعد يومين مع وزرائه والباشوات البارزين والأعيان. كما أنه عين لجنة خاصة لتتصل بزعماء هذه الهيأة مبرهنا بذلك عن مدى اهتمامه بإنشاء حزب يسير على هدي الأهداف الوطنية.

وكانت أحداث 1940 قد زادت من حساسية السلطات وإعراضها عن أي اتفاق، فردت على تأسيس الحزب وعريضة الاستقلال بعنف وسجنت بدون محاكمة فعلية اثنين من الزعماء الوطنيين الثلاثة، وهما أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي، واحتلت فاس والرباط وحدات عسكرية مسلحة وألقي القبض على آلاف المواطنين. وبالرغم من ذلك عبر السلطان محمد الخامس عن عزمه في المطالبة بالاستقلال.(14)

2. المرحلة الثانية: الانتقال من رهان الإصلاحات إلى رهان الاستقلال وبناء الدولة الوطنية:

شكلت بداية الأربعينيات بكل المقاييس، حدا فاصلا بين لحظتين في تصور العمل الوطني وأولويات مطالبه ومحاور نضاليته. فهي بذلك جسدت قطيعة مع مرحلة المطالب والدعوة إلى الإصلاح، لأنها انتقال نوعي إلى وضع جديد لم تعد الأولوية فيه للدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح وحسب بل غدت الأسبقية أيضا للتحرر والاستقلال واسترداد

الدولة من الاحتلال. إن التفاف جل مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، مجسدة في شخص ممثلها الشرعي السلطان محمد الخامس حول شعار الاستقلال والمطالبة باسترجاع السيادة المفقودة، شكل خاصية ميزت الحركة الوطنية بالمغرب دون سواها، وقد فتح دينامية سياسية- نضالية، وحددت مجمل العناصر الفاعلة بالنضال الوطني.(15)

كان طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية متزامنا مع شعار الاستقلال، حيث عكست عريضة 11 يناير 1944 هذا المنعطف، وأكدت إخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح، كما لم تنحصر حيثيات العريضة في تشخيص حصيلة الوضع الداخلي، بل تعدته إلى ما هو خارجي، وذلك حين أكدت تغيير الشروط التي قررت نظام الحماية عما أصبح سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في مجال الاعتراف بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير(الميثاق الأطلسي) واستبعاد القوة والعنف (مؤتمر طهران) ومساعدة الدول المساهمة في الحرب بجانب الحلفاء على استرداد استقلالها وسيادتها الوطنية.(16)

لن نقف عند جزئيات التواصل، ولا في مراحل التنسيق، لاقتناعنا بأن الأهم هو إبراز لحظات القوة في النضال الوطني الموحد، والتي أصبحت فيها المؤسسة الملكية المسير الفعال للحركة الوطنية.

وأمام انسداد أفق الحوار والتفاوض في شأن الاستقلال بادر السلطان محمد الخامس إلى تفعيل دوره السياسي والديني، فانطلق نشاطه السياسي من مدينة مراكش والتي زارها يوم 17 فبراير 1944 وقد تزامنت هذه الزيارة بحدث تأسيس الجامعة العربية بالقاهرة، الشيء الذي سيفتح آفاقا جديدة في مسيرة النضال السياسي للسلطان وللحركة الوطنية أيضا (17) .

أكد السلطان محمد الخامس إصراره على الحل السياسي التفاوضي حينما قبل دعوة الجنرال دوغول لزيارة فرنسا في صيف 1955. ونجح في انتزاع سقف زمني للتفاوض مع فرنسا في شأن الاستقلال، كما التمس من الجنرال دوغول إقالة المقيم العام غابرييل بيو (Gabriel Puaux) (1946 - 1943) وفي خطاب العرش 18 نونبر 1945، صرح باستراتيجية تحركه السياسي وشدد على الدور المنوط بالجامعة العربية فيما يخص استقلال المغرب.(18)

ظل الجو بين القصر والحكومة الفرنسية مشحونا وبدت ملامح القطيعة تلوح في الأفق. وإزاء ذلك بادرت الحكومة الفرنسية إلى تعيين إريك لابون (1946 - 1947) (Eiric Labone) مقيما عاما بالمغرب، وذلك من أجل تدشين مرحلة جديدة في نظام الحماية الفرنسية بالمغرب. فانطلق المقيم العام عمله بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإرجاع المنفيين[19].

لم يأبه السلطان محمد الخامس بحلول الإقامة العامة الترقيعية، بل زاده ذلك إصرارا على السير قدما في اتجاه الاستقلال، فشدد على زيارة مدينة طنجة، وما اختيار هذه المدينة إلا تعبير قوي عن الحنكة السياسية لهذا الملك العظيم الذي أبى إلا أن يخرج الحوار والتفاوض الثنائي إلى حوار دُولي، وبعد مفاوضات عسيرة بين الملك والفرنسيين والإسبان، تقرر السماح له بزيارة طنجة وفق شروط محددة [20].

عبر السلطان محمد الخامس عن عزمه في المطالبة بالاستقلال وجسد ذلك في خطاب طنجة (1947) والذي سجل فيه للمرة الأولى «حقوق الشعب المغربي المشروعة» و«يقظته» وتطلعه إلى تحقيق أمجاد عاجلة. ولم يكن من الممكن تأنيب السلطان، لكن إرسال الجنرال جوان (1947-1951) الذي كان المطلوب منه إعادة بناء سيادة الإقامة العامة وفرض حصار على السلطان. وأعطيت له الصلاحية الكاملة لإبعاد السلطان عن الحكم إذا اقتضى الأمر[21].

عمدت الحكومة الفرنسية لتهدئة الوضع إلى دعوة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا، وقد قبل الملك على أساس استغلال الزيارة من أجل استمرار الحوار والتفاوض حول مستقبل العلاقات المغربية الفرنسية، فقبلت الحكومة الفرنسية بالرغم من معارضة المقيم العام جوان.

انطلقت المحادثات يوم 11 أكتوبر بقصر الإيليزي بين السلطان ورئيس الجمهورية الفرنسية «فانسان أوريول» ورئيس الحكومة «روني بلفين» ووزير الخارجية «روبير شومان» والمقيم العام جوان [22] .

ركز السلطان في تفاوضه على استنكاره لتوجه الحماية نحو الإدارة المباشرة في الوقت الذي تبشر فيه المؤشرات الدولية بالتوجه نحو فكرة استقلال الدول المستعمرة. وبعد يوم من المفاوضات بعث السلطان بمذكرة يطالب فيها بإعادة صياغة معاهدة فاس على أسس جديدة تمكن الشعب المغربي من استرجاع سيادته المحتجزة.[23]

كان رد فعل الحكومة الفرنسية هو الوعد بتخفيف الرقابة على الصحافة والقيام بإصلاحات إدارية وإنشاء اتحاديات عمالية وتشكيل لجنة مشتركة لحل الخلافات العالقة. حدد السلطان محمد الخامس في مذكرته الثانية يوم 2 نونبر أن الحل في انفراج أزمة العلاقة بين البلدين يكمن في تغيير لهجة الحكومة الفرنسية في تعاملها مع المغرب.[24]

وعموما، فإن زيارة باريس لم تحقق من أهداف السلطان شيئا، فإنها سلطت اهتمام العالم على وجود تصدع في الصداقة المغربية الفرنسية التي أحاطتها فرنسا بالدعاية المستمرة.

وإذا كانت مفاوضات باريس قد انتهت إلى الفشل فإن المغاربة قد فسروها بأنها حدثا تاريخيا لأنها عرضت على الملأ موقفهم الذي ظل سريا.[25]

وانتهى الأمر بعزل السلطان عن المغرب وإبعاده عن زعماء الحركة الوطنية. لقد تجسد التلاقي والتلاحم وقدسية العلاقة بين الشعب المغربي وملكه وبين الملك والحركة الوطنية في الأحداث التي عاشها المغرب ما بين سنة 1953 و 16 نونبر 1955.

3- المرحلة الثالثة: الملك محمد الخامس من المنفى إلى بناء المغرب الجديد :

شكل نفي السلطان محمد الخامس وأسرته الملكية حدثا تاريخيا، اعتبره الشعب المغربي مسا بمقدساته فثار الشعب ودخلت الحركة الوطنية طورا نضاليا جديدا، قوامه الكفاح المسلح المنفتح على أوسع قطاعات المجتمع المغربي.

الإقدام إذن على هذه المؤامرة، يشكل في حد ذاته محاولة في إعدام الوجود التاريخي للمغرب، بالرغم من أن منظري الإقامة العامة الفرنسية كانوا على وعي ملموس بمدى دخولهم تجربة مرحلة العد العكسي، التي انطلقت منذ الثلاثينات وبداية الأربعينات لتوقف تاريخ الاستعمار بالمغرب بعودة جلالة الملك محمد الخامس وأسرته الملكية من المنفى.

إن نفي بطل التحرير والمقاوم الأول ورمز السيادة الوطنية، لم يضف عليه هالة من التقديس، لأنه كان يشكل قطبا مقدسا عند شعبه، بمعنى آخر أن المغاربة تعلموا من تاريخهم أنه لا توجد إلا وسيلة وحيدة لإبراز مدى تعلقهم بأهذاب العرش العلوي، هي المقاومة والسير قدما وراء المغفور له محمد الخامس، وعقدوا العزم على عدم الخضوع إلا

بعودة ملكهم، فخابت آمال الحكام الفرنسيين في إبعاد بطل التحرير، فبادروا إلى إخراج الشعب المغربي من انتظاره وتعطشه إلى رؤية ملكه، فكانت العودة الميمونة لتدشن عهدا وتاريخا جديدين.

مثلت هذه العودة عودة إلى العقل، حيث مع بداية 1955 اقتنعت فرنسا بأن الأمور في المغرب ينبغي أن تتغير. وأن الوقت كان قد فات على توظيف «أكذوبة الإصلاح» وأنه لا محيد عن عودة الملك إلى عرشه.[26]

فبادرت الحكومة الفرنسية إلى عقد مفاوضات في شأن ترتيب العودة، فانعقدت يوم 23 غشت 1955 في مدينة إيكس ليبان الفرنسية وانتهت المفاوضات إلى الأمور التالية:

- إقصاء ابن عرفة عن عرش المغرب؛
- تشكيل مجلس للعرش وحكومة موحدة وطنية لتسيير شؤون البلاد والتفاوض مع فرنسا؛
- ضرورة الحصول على موافقة الملك محمد الخامس وعودته إلى فرنسا.

وفي 5 شتنبر 1955 توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى مدغشقر كما وصل وفد فرنسي برئاسة الجنرال جورج كاترو للتفاوض مع الملك فيما يعرف بمفاوضات (Antsirabé) وبعد مفاوضات الملك محمد الخامس في سان كلو في 6 نونبر 1955 والتي نصت على تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة، وفي خطاب العرش يوم 18 نونبر 1955 أعلن جلالة الملك محمد الخامس استقلال المغرب.

وعاد الملك محمد الخامس وأسرته الملكية يوم 16 نونبر 1955 ليجد الشعب المغربي يملأ شوارع الرباط في استقباله. لقد كان يوما أكد فيه الشعب المغربي عمق ارتباطه بالعرش العلوي. وبعد يومين كان موعد الشعب مع الملك في عيد العرش، وكان مناسبة لإعطاء العودة معناها في الخطاب الذي أعلن فيه عن الاستقلال قائلا:

«وتلك بشرى يطيب لنا أن نَزفها إليك في هذا اليوم الميمون، بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية».

لقد شكل رجوع الملك إلى العرش، انتصارا لجميع الفعاليات، بحيث شكل ذلك انطلاقة جديدة للدولة المغربية، لكي تواصل المسيرة الوطنية التي كان قد بدأها قبل ذلك، فبرزت الدولة كمؤسسة منظمة تقوم بدور رجل الأعمال في تنمية المجتمع، فدعمت القطاع العمومي وأرست قواعده واعتبرته المحرك الرئيسي والفعال للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

لقد ظهرت الملكية كقوة سياسية كاسبة لمشروعية سياسية ثنائية: نضالية ضد المستعمر ودينية تاريخية تراثية.

إن مسألة التحديث ستظهر بشكل جلي عقب إعلان الملك محمد الخامس في 18 نونبر 1955 بمناسبة عيد العرش، عن إحداث ملكية دستورية، حيث أشار إلى الهدف الأول وهو تأسيس حكومة مغربية مسؤولة وذات تمثيلية، محددا الدور الذي ستقوم به هذه الحكومة والمتمثل في خلق مؤسسات منبثقة عن انتخابات حرة، ترتكز على مبدأ فصل السلط، وفي إطار ملكية دستورية تعترف للمغاربة على مختلف دياناتهم بحقوق المواطنة وممارسة الحريات العامة.

ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي أكد فيها الملك محمد الخامس على مقومات الدولة الديمقراطية وما تضمنته من حريات وحقوق للأفراد، بل ورد هذا في مناسبات عديدة، وكان يربط ذلك بضرورة القيام بتهييء الأفراد والمؤسسات، وهو ما أكده عند افتتاحه لدورة المجلس الوطني الاستشاري في 8 نونبر1958 [27] . حيث ركز جلالة الملك محمد الخامس على فكرة جوهرية مفادها أن للديمقراطية والحياة النيابية «مقدمات» لكن ما هي هاته المقدمات؟

إنها التربية السياسية والتي تطرح على مستويين:

- المستوى الأول: تربية الجماهير:

لا ديمقراطية بدون تربية سياسية للشعب، لقد كان الملك محمد الخامس يربط بين تحقيق الديمقراطية والتربية السياسية بل يجعل الثانية مدخلا للأولى.

- المستوى الثاني: تربية النخبة:

كان الملك محمد الخامس يدرك أن إقامة المؤسسات تظل رغم كل شيء مسألة ثانوية، إذ المهم هو تحديد وجهة هاته المؤسسات.

لقد حدد للمؤسسات إذن وجهتها، فالمؤسسات المزمع إقامتها لا ينبغي أن تفيد سعيا لإحداث القطيعة مع ماضي البلد وتقاليده، بل ينبغي أن تكون إطارا لخدمة هاته التقاليد والمعتقدات.[28] وحرص على أن يظل بمنأى من الأحزاب وأن يعد البلاد لنظام ديمقراطي على غرار الأنظمة الغربية، فحاول تشكيل حكومته من مختلف الاتجاهات الموجودة حينذاك ووضع على رأسها مبارك البكاي.[29] وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الملك والأحزاب عن نوع الديمقراطية الذي يصلح للمغرب الجديد، فإنه ظل وفيا لمبادئه الأساسية.[30]

الهوامش

1- Farouk Ahmed, « Sidi Mohammed. Ben youssef, le Sultan inattendu et sa politique façe au protectorat », Maghreb Review, 2002, p. 3.

2 - Spillmann Goerges, Du protectorat à l'indépendance, Maroc (1912 – 1956), Plon, 1967, p. 50.

3 ـ عسة أحمد، المعجزة المغربية، دار القلم، لبنان، 1975، ص 186 .

4 ـ لاندو روم، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،تعريب ليلى أبو زيد، 1979، صص 18 - 91 .

5 ـ مالكي امحمد، الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2001 ، ص 289 .

6 ـ عسة أحمد، م س، ص 218 .

7 - Spillmann Goerges, Du protectorat ...op.cit,p.94.

8 ـ العلمي محمد، محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1975، ص 55

9 - Alaoui M. Abdelhadi,, Le Maroc du traité de Fès à la liberation 1912 – 1956,Edition la Porte , Rabat, 1994, p.80.

10 ـ أصراف روبير، محمد الخامس واليهود المغاربة، 1997، ص 218 .

11 - Julien ch.A.Le Maroc façe aux impérialismes 1415-1965,Editions J.A,Paris, 1978, p. 199.

12 - Alaoui M. Abdelhadi, (1994), p.81.

13 ـ عسة أحمد (1975)، ص 221 .

14 ـ لاندو روم (1979)، ص 24 .

15 ـ مالكي امحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 328 - 369 .

16 ـ مالكي امحمد (1993) صص 410 - 114 .

17 - Spillmann Georges (1967), p. 120.

18 - Farouk Ahmed (2002), p. 14.

19 - Julien ch.A (1978), p. 198.

20 - Alaoui M.Abdelhadi (1994), p. 117.

21 ـ لاندو روم (1979)، صص 31 - 32 .

22 - Alaoui M.Abdelhadi (1994), p. 117.

23 Julien ch.A (1978), p. 232.

24 - Alaoui M.Abdelhadi (1994), p. 136.

25 ـ لاندو روم (1979)، ص 65 .

26 ـ لاندو روم (1979)، ص 90 .

27 ـ برهون إدريس، إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، دار الفرقان للنشر والحديث، 2002، صص 84-102 .

28 ـ مالكي امحمد (1993)، صص234–290.

29 ـ لاندو روم (1979)، ص153

30 ـ المرجع نفسه، ص 161